مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 06 / العـــــــدد: 02 (2021)، ص 315– 328

دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

A standard study of the determinants of agricultural sector growth in Algeria during the period 2000-2017

فتيحة بوهرين *، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة2 ، fatiha.bouhrine@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 30 /2021/04م تاريخ القبول: 16 /2021/10 تاريخ النشر: 31 /2021/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة محددات نمو القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2017. وللوصول إلى أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أسلوب الانحدار المتعدد كأداة للوصول إلى النتائج . توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بعدة عوامل تساهم في تنميته وتطويره من بينها الدعم المالي الحكومي، التمويل الزراعي الذي يكون في عدة أشكال أهمها القروض التي تقدمها البنوك للمزارعين، المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، القوى العاملة في المجال الزراعي بالإضافة إلى المناخ وغيرها من العوامل التي تسعى الدولة جاهدة من تحسينها بغرض تحسن الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي. كما توصلت الدراسة إلى وجود عدة محددات لنمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، محددات، نمو، الانحدار المتعدد، الجزائر

تصنيف JEL: Q10 O13, C5,

Abstract:

This research paper aims to study the determinants of the growth of the agricultural sector in Algeria using annual data during the period 2000-2017. To reach the objectives of the study, the descriptive analytical approach was adopted and the use of multiple regression method as a tool to reach the results.

The study reached a set of results, the most important of which is the Algerian agricultural sector affected by several factors that contribute to its development and development, including government financial support, agricultural financing, which is in several forms, the most important of which are loans provided by banks to farmers, the area allocated to grain cultivation, the workforce in the agricultural field in addition to the climate And other factors that the country is striving to improve in order to improve production and productivity and reach food security. The study also found that there are several determinants of the growth of the agricultural sector in Algeria during the period 2000-2017.

Keywords: Agricultural sector, determinants, growth, multiple regressions, Algeria

Jel Classification Codes: C5, O13, Q10

* **بوهرين فتيحة**

1- مقدمة:

يعد القطاع الزراعي أساس التنمية الاقتصادية بجميع دول العالم، لما يوفره من مناصب عمل و مساهمته في الناتج الداخلي الخام حيث يعتبر أهم مصادر النمو الاقتصادي، لهذا تعمل الدول على وضع سياسات للنهوض بالقطاع بغرض الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي. و من بين هذه الدول نجد الجزائر التي وضعت عدة مخططات للنهوض بالقطاع ، بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة 2000 وصولا إلى سياسة التجديد ألفلاحي و الريفي منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا، هذه السياسة كان لها عدة أهداف من بينها تحقيق تنمية متوازنة للمناطق الريفية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، و بغرض الوصول إلى الأهداف المنشودة اتبعت الجزائر سياسة الدعم ألفلاحي.

وتكمن أهمية القطاع الزراعي بالجزائر إلى الدور الذي يلعبه في تلبية الاحتياجات الغذائية للجزائر، خاصة وان فاتورة الاستيراد في تزايد مستمر من جهة والبحث عن بديل للبترول والغاز الطبيعي في تغطية ميزان المدفوعات خاصة وان الجزائر تمتلك أراضي واسعة وخصبة. لهذا عملت الجزائر على رد الاعتبار للقطاع والعمل على تطوره من خلال وضع مخططات وسياسات ، لكن بالرغم من ذلك لا يزال القطاع هشا والدليل على هذا نسبته الطائلة في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر ب8 %.

1-1- مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي محددات نمو القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة 2005-2016؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي السياسات التي انتهجتها الجزائر في مجال النهوض بالقطاع؟
- ما هي أهم التحديات الداخلية التي تواجه نمو القطاع الزراعي في الجزائر؟
- هل تؤثر كل من القوى العاملة الزراعية، الصادرات الزراعية، الصادرات الكلية، مساحة الأراضي الزراعية ومسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي على نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 ؟

1-2- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ساهمت في اختيارنا للموضوع نوجزها في:

- محاولة التعرف على السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر خلال فترة الدراسة.
- بناء نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين نمو القطاع الزراعي والمتغيرات المستقلة.

1-3 – منهجية الدراسة: من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة استخدمنا المناهج التالية:

1-3-1- المنهج الوصفي: حيث قمنا بوصف السياسات التي اتبعتها الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة 2000-2016 .

1-3-2- المنهج التحليلي: حيث قمنا بتحليل تلك السياسات.

1-3-3- المنهج الإحصائي: حيث قمنا باستخدام برنامج **Eviews** لدراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات وبناء النموذج القياسي.

هذا بخصوص المنهج أما بخصوص الأدوات المنهجية فلقد تم استخدام الإحصائيات بهدف بناء النموذج والتي جمعت من عدة مصادر.

1-4- – الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة بالجزائر.
- لتحقيق النمو الزراعي لا بد من مواجهة التحديات المحيطة به

-تتمثل محددات نمو القطاع الزراعي الجزائري في كل من نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الصادرات الجزائرية ، الصادرات الزراعية الجزائرية، القوى العاملة الزراعية ومساحة الأراضي الزراعية

1-5- - حدود الدراسة: لدراسة الموضوع تم وضع حدود تطبيقية تتمثل في تحديد فترة الدراسة و التي تتمثل في 2000 - 2016 وهي تتزامن مع السياسات والمخططات التي وضعتها الجزائر للنهوض بالقطاع.

1-6- - الدراسات السابقة: حولا الباحثتين تسليط الضوء على أهم الدراسات التي لها علاقة بالموضوع والتي نوجزها في:

1-6-1- دراسة مراد علة: رؤية استشرافية للقطاع الزراعي الجزائري على ضوء إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة للفترة 2015-2019 ، مقال منشور بمجلة التنمية الاقتصادية، العدد4 ، جامعة حمة لخضر –الوادي، الجزائر 2017 " هدفت الدراسة إلى تحليل مستقبل القطاع الزراعي الجزائري بناءا على إستراتيجية التجديد ألفلاحي وهذا خلال الفترة 2015-2019 ، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

سعي الجزائر للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة .

شهد قطاع الزراعة في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة وهذا بمعدلات متسارعة.

بالرغم من الانجازات المحققة في مجال القطاع الزراعي تبقى هناك عدة تحديات تواجه صانعي القرار والسياسات بالجزائر.

1-6-2- دراسة محمد هبول: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016 ، مقال منشور بمجلة دراسات، المجلد16 ، العدد4 ، جامعة الاغواط، الجزائر، 2017 : تسعى هذه الدارسة إلى تقييمـــ السياسة الزراعية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2009-2016 للوقوف على أهم نتائجها فيما يخص تحسين مؤشرات الوفر الغذائي ، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

تحسن إنتاج كل من فرع:البقوليات، الخضر،الفواكه، التمر، الألبان، وتحقيقها الأهداف المخطط في نهاية البرنامج 2014.

تذبذب في إنتاج فرع الحبوب خلال فترة الدراسة ليشهد تراجعا في أخر المدة ، وبالتالي تراجع مساهمته في الوفر الغذائي والتي تعتبر ضعيفة أصلا .

تحسن في نصيب الفرد من الطاقة الحرارية كالبروتينات والدهون،خلال فترة الدارسة وتجاوز الحدود الموصي بها دوليا في بعض الأحيان.

1-6-3- دراسة عماري زهير: القطاع ألفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل؟ دراسة قياسية مند سنة 1980 ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 24/23 نوفمبر 2014 : هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع ألفلاحي الجزائري من خلال دراسة أهميته في المقصد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية، ومراحل تطوره ضمن سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي شاهدتها الجزائر خلال الفترة 1980-2013 ولقد توصلت الدراسة إلى أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية أكثر من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي، وان الأداء المنخفض للموارد الزراعية تمخض عنه انخفاض في مؤشرات الأمن الغذائي.

1-6-4- دراسة بوعافية سمير، رضا زهواني: القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2015 ، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، العدد 4 ، الجزائر، 2017 : هدفت الدراسة إلى إبراز وتحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2015/2006 باعتباره بديلا تنمويا خارج قطاع المحروقات وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والموارد الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، إلا أن إسهامات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني تبقى محدودة وضعيفة، وذلك نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج،
- يقتصر الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي المتزايد باستمراره، والذي يشهد عجزا في إنتاج كل من الحبوب وبعض السلع الغذائية.
- تدل معدلات الاكتفاء الذاتي الضعيفة لبعض المنتجات الزراعية على ضعف في تامين الغذاء اللازم والتوجه نحو الواردات.

1-6-5- دراسة فرحات عباس: اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج النمور في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، العدد7 ، الجزائر، 2012. هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الإصلاحات التي تضمنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- زيادة في المساحة المترعة بالنخيل على المستوى الوطني من 104390 هكتار سنة 2001 إلى 162134 هكتار سنة 2011 أي زيادة في المساحة قدرها 55.31 %.
- زيادة في كمية الإنتاج على المستوى الوطني من 437332 طن سنة 2001 الى 724894 طن سنة 2011 أي زيادة قدرها 65.75 %.

1-6-6- مقارنة هذه الدراسة بالدراسات السابقة: تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للسياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وتختلف معها في الدراسة القياسية حيث حاولت هذه الدراسة قياس محددات القطاع الزراعي عكس الدراسات السابقة التي ركزت على السياسات الزراعية ومدى تأثرها على إنتاج منتوج معين أو طرق تطورها وبهدف جعل القطاع بديلا للمحروقات.

1-7- هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسة و الفرضيات الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور ، حيث تناولنا في المحور الأول السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري و ختاما المحور الثالث والذي كان حول قياس محددات نمو القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة بالتركيز على الحبوب، وفي الأخير ختمنا الدراسة بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2- 2. السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر:

بهدف تنشيط القطاع الزراعي تعمل الدول على تدعيم هذا القطاع من خلال تقديم تسهيلات مالية، الإعفاء من الضرائب والرسوم، توفير السيولة النقدية بالإضافة إلى تقديم تدعيم تقني، و من بين هذه الدول نجد الجزائر التي سعت إلى تطوير النشاط الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ، حيث قدمت الدعم للفلاحين بشتى أنواعه ضمن المخططات الفلاحية المعتمدة ، و عليه سنتناول في هذا الجزء من الدراسة السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر والتي كانت في شكل مخططات.

2-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

لقد اتبعت الجزائر عدة سياسات للنهوض بالقطاع ألفلاحي، و التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي من جهة والتي تتوافق مع السياسة الاقتصادية الجديدة من جهة أخرى، و التي أطلق عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث وضعت الجزائر برنامج وطني للتنمية الفلاحية الذي سيكون محور دراستنا في هذا الجزء.

2-1-1- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و أهدافه** : يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة(سلطانة كتفي : 2006 ، ص 7). و يتمثل الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية (فوزية غربي : العدد7 ، 2012 ، ص 142).

و من اجل تحقيق هذه الأهداف خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ معتبرة، و ذلك في إطار تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث عرفت المبالغ المخصصة ارتفاعا مستمرا خلال فترة 2001 –2004 و الجدول والشكل الموالين يوضحان لنا ذلك.

الجدول رقم 01: المخصصات المالية للقطاع ألفلاحي خلال 2001–2004 الوحدة: مليار د.ج

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ المخصص	10.6	20.3	22.5	12.0

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، الجزائر، 2001، ص 87.

الشكل رقم 01 : المخصصات المالية للقطاع ألفلاحي خلال 2001–2004 الوحدة: مليار د.ج

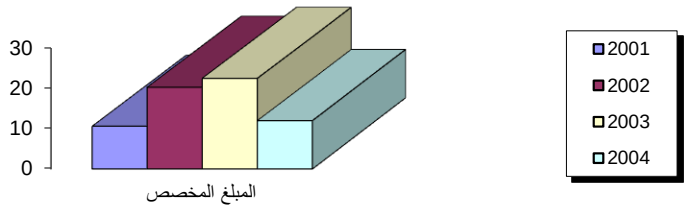

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

2-1-2- مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لبلوغ الأهداف المسطرة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، تضمن هذا المخطط(فرحات عباس : 2012 ، ص18):

- تسعة برامج تنموية مختلفة، أربعة منها موجهة إلى تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية والتربية المختلفة وهي :
  - برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج.
  - برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية
  - برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.
  - برنامج تثمين الإنتاج ألفلاحي.
- وخمسة تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل وهي:
  - البرنامج الوطني للتشجير.
  - برنامج التشغيل الريفي
  - برنامج استصلاح الأراضي (عن طريق الامتياز بالجنوب).

- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة على السهوب وتنمية الواحات.

لقد حقق هذا المخطط عدة نتائج من بينها:

– ارتفاع عدد مناصب الشغل حيث نجدها متزايدة خلال انجاز المخطط و الجدول و الشكل الموالين يوضحان لنا ذلك.

الجدول رقم 02 : تطور مناصب الشغل خلال 2000 –2004

السنوات	2000	2001	2002	2003
عدد المناصب المستحدثة	142.287	171.000	163.499	179.291
%	21.68	26.06	24.92	27.32

Source: ministère de l'agriculture: Rapport sur la situation du secateurs Agricore, 2003

الشكل رقم 02 : تطور مناصب الشغل خلال 2000 –2004

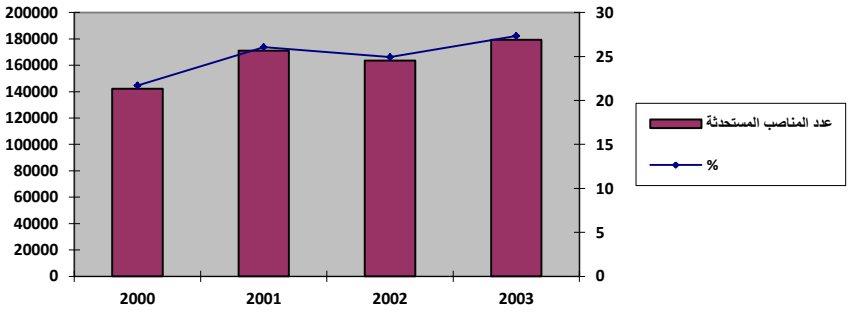

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

– تزايد كل من الناتج الزراعي و نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال سنوات 2000–2004، نتيجة السياسات الزراعية المتبعة و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 03: الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه خلال 2000 –2004 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الزراعي	4451	5334	5236	6539	5032
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	144.8	162	156	192	248

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

– إن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي في تزايد بالرغم من أن هذه الزيادة متذبذبة خلال 2000–2004 وان الجدول و الشكل الموالين يوضحان لنا ذلك.

الجدول رقم 04: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال 2000–2004 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	53801	54710	56755	67864	85352
%نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.27	9.47	9.22	9.70	9.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الشكل رقم 03: مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي خلال 2000–2004

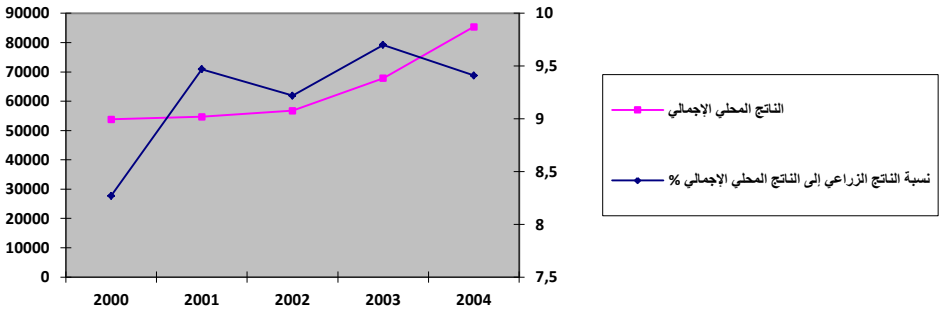

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول السابق

و بغرض إحداث تنمية على مستوى الريف قامت الجزائر بتوسيع المخطط ليشمل التنمية الريفية، و على هذا الأساس أطلق عليه اسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بداية من سنة 2004 و الذي سيكون محور دراستنا في الجزء الموالي.

2– 2– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية 2004–2008 :

لقد توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل التنمية الريفية، و عليه أصبح يطلق عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بدا هذا المخطط منذ سنة 2004 و هو مكمل للمخطط السابق حيث تم ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية ليتم في نهاية سنة 2008 المصادقة على قانون التوجه ألفلاحي.

إن تقييم هذا المخطط يكون مقارنة بالأهداف التي يصبو إليها، حيث حقق هذا المخطط عدة نتائج نذكر منها:

- بلغت المستثمرات الفلاحية 430771 مستثمرة خلال 2007/12/31 .
- زيادة التشغيل حيث بلغ المجموع التراكمي للوظائف 1160935 وظيفة.
- قدرت المساحة المسقية بتقنيات التقطير ب 187691 خلال نهاية عام 2007 .

رغم هذه النتائج، فان مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام نجده في انخفاض، و هذا بسبب ضعف الموارد المائية ومستوى التاطير التقني للمستثمرات الفلاحية حيث بلغ سنة 2008 ذروته إذ قدر ب 6.43 % و الجدول والشكل المرافق له يوضحان لنا ذلك.

الجدول رقم 05 : مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال 2004–2008

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
%	9.44	7.69	7.53	7.52	6.43

المصدر:وصاف كتيفة: اثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999 –2009)، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير– بسكرة، الجزائر، 2014/2013 ، ص216 .

الشكل رقم 04: مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الناتج الداخلي الخام خلال 2004-2008

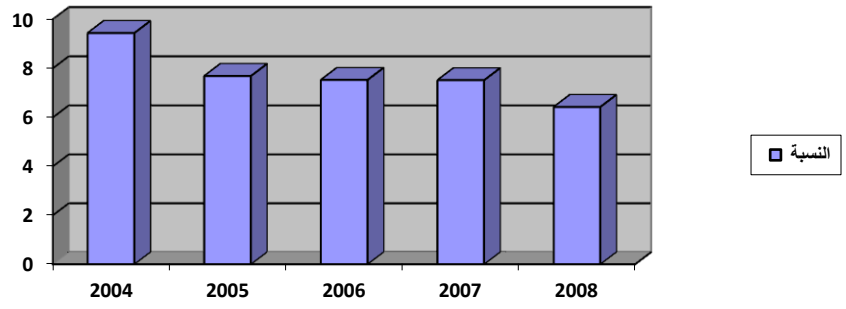

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول السابق

لقد وصلت الجزائر جهودها في تطوير القطاع ألفلاحي، بغرض زيادة الإنتاج و الإنتاجية وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي حيث تم عقد الندوة الوطنية للتجديد ألفلاحي و الريفي بتاريخ 2009/2/8 بولاية بسكرة أعلن خلالها عن سياسة التجديد ألفلاحي والريفي أو كما يطلق عليه المخطط الخماسي، الذي وضع أفاق للنهوض بالفلاحة الجزائرية و عليه سيكون محور دراستنا سياسة التجديد ألفلاحي و الريفي.

2-3- سياسة التجديد ألفلاحي والريفي: شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في سنة 2009، بغرض تحقيق عدة أهداف تتمثل في(بوعزيز ناصر:مارس 2016، ص418):

- التحسين المستدام للأمن الغذائي.
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.
- مكافحة التصحر و حماية الثروات الطبيعية.

إن هذه السياسة حققت نتائج مهمة، حيث حقق قطاع الفلاحة نمو قوي، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 06 : مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الداخلي الخام خلال 2009-2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8	10.8	11.7	12,3	12.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يوضح لنا الجدول السابق أن القطاع ألفلاحي يساهم في الناتج الداخلي الخام إلى أن وصل إلى ذروته سنة 2017 حيث حقق 12.3 %.

لقد أصبح للقطاع ألفلاحي مكانة ضمن مخططات التنمية، سواء ضمن مخطط التنمية الفلاحية خلال 2000 -2004 أو ضمن مخطط التنمية الفلاحية و الريفية خلال 2005-2008 أو ضمن سياسة التجديد ألفلاحي والريفي و التي يوضحها لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم07: مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنمية للفترة (2001-2014) الوحدة: مليار د.ج

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005 -2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
%	12.46	7.14	4.71

المصدر: عماري زهيرة: القطاع ألفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي أين الخلل- دراسة قياسية ميدانية 1980 ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول ، في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة ين بوعلي- الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014 ، ص 06 .

ومهما كان نوع السياسة المتبعة فان للقطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب القطاعات الأخرى، وهذا يتطلب وجود بنية تحتية وعوامل تساهم في تفعيل هذا القطاع، وعليه سنتناول في الجزء الموالي مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

3- مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري:

سنقوم في هذا الجزء بدراسة مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال تناول العناصر التالية، مساهمة القطاع الزراعي في كل من إجمالي الإنتاج الخام الوطني، إجمالي القيمة المضافة، الصادرات والقوى العاملة.

3-1- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي: والجدول الموالي يبين لنا مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 08 : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال 2010-2018

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	161947	198769.1	198769.1	209415.56	213343	166894	158401.88
الناتج الزراعي الإجمالي	13644.41	16110.62	16110.62	20573.39	21966.6	19718	19476.73
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.43	8.11	8.11	9.82	10.29	11.81	12.3

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات العربية من 2010الى 2018

يتبين لنا من الجدول السابق أن مساهمة الناتج الزراعي ضمن الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ذروته في سنة 2016 وهذا نتيجة سياسة الدعم ألفلاحي التي اعتمدتها الدولة ، من اجل النهوض بالقطاع بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الميزان التجاري.

3-2- **مساهمة القطاع الزراعي في القوى العاملة:** حيث يساهم القطاع الزراعي في القضاء على البطالة، والجدول الموالي يوضح لنا القوى العاملة بالقطاع الزراعي مقارنة بالقوى العاملة الكلية.

الجدول رقم 09: القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 2010-2016 الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القوى العاملة الكلية	10544	11285	11423	11964.04	11454	11931	12117
القوى العاملة الزراعية	2420.17	2442.6	2476.50	2528.90	2550.60	4959.8	2545

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات العربية من 2010الى 2017

3-3- **مساهمة القطاع الزراعي في تركيبة الصادرات:** تتكون الصادرات الجزائرية في مجملها من الطاقة بشتى أنواعها، حيث تشكل الزراعة نسبة ضئيلة والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم 10: الصادرات الزراعية ضمن إجمالي الصادرات خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	6.4	1.8	1.2

المصدر: تقارير بنك الجزائر

4- **محددات نمو القطاع الزراعي (دراسة قياسية):** نهدف من خلال هذه الدراسة الى قياس العوامل التي تؤثر في نمو القطاع الزراعي بالجزائر

4-1- **طريقة جمع البيانات:** بهدف بناء النموذج القياسي قمنا بجمع البيانات والتي هي عبارة عن إحصائيات متعلقة ومرتبطة بالقطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة ب 16سنة من 2000-2016 ، والتي تم جمعها من التقارير الصادرة عن كل من بنك الجزائر ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية والديوان الوطني للإحصائيات.

4-2- **تحديد المتغيرات المكونة للنموذج القياسي:** تنكون المتغيرات المكونة للنموذج من متغير تابع ومتغير مستقل والتي تتمثل في:

ا- المتغير التابع: وهو يتمثل في قيمة الإنتاج الزراعي في الجزائر بالأسعار الجارية (مليون دولار) ويرمز له ب Prod

ب- المتغيرات المستقلة: والتي تتمثل في كل من:

- نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي ( ) PRpar/pib .
- إجمالي الصادرات الجزائريةTEXPO
- الصادرات الزراعية الجزائريةTEXOARG
- القوى العاملة الزراعية (الف عامل) Ttrvarg
- مساحة الأراضي الزراعية (الف هكتار) Tterarg

4-3- **صياغة نموذج الدراسة:** ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد

4-4- أساليب تحليل البيانات:

- تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews9 من اجل القيام بالاختبارات الإحصائية.
- تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية.
- تم الاعتماد على نموذج الانحـــدار المتعـــدد لاختبـــار العلاقـــة بـــين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

4-3-1- **الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات:**يتناول هذا الجزء الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدارسة، و نتائج تحليل الانحدار لمعرفة محددات القطاع الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

أ- **الإحصاءات الوصفية:** يبين الجدول رقم (11) الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدارسة.

الجدول رقم 11: الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات النموذج

	PROD	PRPAR_PIB	TEXOARG	TEXPO	TTERARG	TTRVARG
Mean	12396.90	9.065882	450.9135	42777.92	41012.24	2582.331
Median	11263.26	9.220000	208.5100	45189.34	41309.00	2525.000
Maximum	21993.35	12.30000	1444.360	76825.75	41456.40	4959.800
Minimum	4647.015	6.510000	111.2000	18420.00	39855.00	1609.630
Std. Dev.	5915.741	1.503978	427.8423	17678.87	603.0691	668.6710
Skewness	0.253786	0.539123	1.091333	0.331238	-1.197248	2.668753
Kurtosis	1.626154	2.966367	2.725016	2.237094	2.575639	10.92679
Jarque-Bera	1.519434	0.824319	3.428086	0.723137	4.188868	64.68712
Probability	0.467799	0.662219	0.180136	0.696583	0.123140	0.000000
Sum	210747.3	154.1200	7665.530	727224.6	697208.1	43899.62
Sum Sq. Dev.	5.60E+08	36.19121	2928784.	5.00E+09	5819078.	7153934.

Observations	17	17	17	17	17	17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يأتي:

➢ **الإنتاج الزراعي**: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي للإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ12396.90 مليون دولار، في حين بلغت أدنى قيمة 4647.015 مليون دولار وكان ذلك في سنة 2000 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 21993.35 مليون دولار وهذا خلال سنة 2014

➢ **نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمال**ي: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي لنسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ9.065882 ، في حين بلغت ادنى قيمة6.510000 وكان ذلك في سنة 2008 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 12.30000 وهذا خلال سنة 2016.

➢ **إجمالي الصادرات الجزائرية**: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي لإجمالي الصادرات الجزائرية في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ42777.92 ، في حين بلغت ادني قيمة 18420.00 وكان ذلك في سنة 2002 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 76825.75 وهذا خلال سنة 2008.

➢ **الصادرات الزراعية الجزائرية**: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي للصادرات الزراعية الجزائرية خلال فترة الدراسة بلغ450.9135، في حين بلغت أدنى قيمة111.2000وكان ذلك في سنة 2000 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 12.30000 وهذا خلال سنة 2016.

➢ **القوى العاملة الزراعية**: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي للقوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ2582.331 نسمة ، في حين بلغت أدنى قيمة1609.630 نسمة وكان ذلك في سنة 2006 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 4959.800 نسمة وهذا خلال سنة 2015.

➢ **مجموع الأراضي الزراعية**: توضح النتائج في الجدول 11 أن المتوسط الحسابي لنسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة بلغ41012.24 هكتار ، في حين بلغت أدنى قيمة 39855.00 هكتار وكان ذلك في سنة 2002 ، بينما اعلي قيمة فبلغت خلال فترة الدراسة 41456.40 هكتار وهذا خلال سنة 2015.

ب- **مرحلة اختبار استقرارية متغيرات الدراسة**: والتي تكون بالاعتماد على اختبارات كل من ديكي- فولر Augmentred dDickey-Fuller test المعروف اختصارا ب(ADF) واختبار فيلبس-بريون– Phillips Perron المعروف اختصارا ب (PP). والتي نبين نتائجها في الجدول الموالي.

المتغيرات من الدرجة 0	المتغيرات من الدرجة 1
PRpar/pib– TEXOARG -TEXPO	Tterarg -Ttrvarg

الجدول رقم 12: درجة استقرارية متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 9

4-3-2- **طريقة المربعات الصغرى العادية ols:** إن هذه الطريقة من أشهر واهم الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع. ولقد تم صياغة النموذج كما يلي:

$$| Prod | = b0 + b1\ (PRpar/pib) + b2\ (TEXPO) + b3\ (TEXOARG) + b4\ (Ttrvarg) + b5\ (Tterarg) + \varepsilon t$$

حيث:

b0 : الحد الثابت

b1،b2 ، b3، b4، b5، b6، b7 تعبر عن معاملات خط الانحدار

εt تمثل حد خطأ الانحدار ويتضمن اثر العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج الزراعي

والجدول الموالي يبين لنا نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي:

الجدول رقم 13: تقدير معاملات النموذج

Dependent Variable: PROD
Method: Least Squares
Date: 20/6/2020 Time: 00:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
b0	-165014.2	58911.08	-2.801071	0.0172
PRPAR_PIB	1459.066	951.3930	1.533610	0.1534
TEXOARG	5.108593	2.805303	1.821049	0.0959
TEXPO	0.074264	0.084636	0.877452	0.3990
TTERARG	3.872273	1.564904	2.474448	0.0309
TTRVARG	-0.041694	1.076355	-0.038736	0.9698

R-squared	0.903733	Mean dependent var	12396.90
Adjusted R-squared	0.859976	S.D. dependent var	5915.741
S.E. of regression	2213.658	Akaike info criterion	18.51324
Sum squared resid	53903093	Schwarz criterion	18.80732
Log likelihood	-151.3626	Hannan-Quinn criter.	18.54248
F-statistic	20.65321	Durbin-Watson stat	1.983601
Prob(F-statistic)	0.000030		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 9

PROD = -165014.157302 + 1459.0655846*PRPAR_PIB + 5.10859343296*TEXOARG + 0.0742642740552*TEXPO + 3.87227302708*TTERARG - 0.0416940541624*TTRVARG

وفيما يلي سنقوم باستعراض نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي والإنتاج الزراعي بالجزائر .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الصادرات الزراعية والإنتاج الزراعي.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية وموجبة بين كل من إجمالي الصادرات والإنتاج الزراعي.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وطفيفة بين الناتج الزراعي الإجمالي وإنتاج الحبوب.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساحة الزراعية والإنتاج الزراعي للحبوب وهي علاقة ايجابية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين القوى العاملة الزراعية والإنتاج الزراعي للحبوب وهي علاقة سلبية.

5– الخاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نتوصل إلى النتائج التالية:

أ– رفض الفرضية الجزئية الأولى التي تنص على نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة بالجزائر وهذا نتيجة :

– اعتمدت الجزائر عدة سياسات واستراتيجيات للنهوض بالقطاع ألفلاحي ،ورغم تلك المخططات المعتمدة يبقى القطاع الزراعي لا يساهم إلى ما نسبته تقريبا 3 □.

– تعتبر الحبوب من المنتجات الإستراتيجية التي تعمل الدولة على تدعيمها من اجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وتقليص فاتورة الاستيراد لهذا المورد المهم بالنسبة للفرد الجزائري.

– ترتبط الزراعة بالجزائر بكمية الأمطار المتساقطة، ونظرا للجفاف الذي تعاني منه الجزائر خاصة مع تغيير المناخ، كان له اثر على المردود الفلاحي

– لا تزال الأراضي الزراعية المستغلة منخفضة بالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر في هذا المجال.

– تمثل القوى العاملة الزراعية نسبة معتبرة من القوى العاملة الكلية وهذا ما بينته الإحصائيات.

– يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بعدة عوامل تساهم في تنميته وتطويره من بينها الدعم المالي الحكومي، التمويل الزراعي الذي يكون في عدة أشكال أهمها القروض التي تقدمها البنوك للمزارعين، المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، القوى العاملة في المجال الزراعي بالإضافة إلى المناخ وغيرها من العوامل التي تسعى الدولة جاهدة من تحسينها بغرض تحسن الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ب– نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص لتحقيق النمو الزراعي لا بد من مواجهة التحديات المحيطة به حيث يواجه القطاع الزراعي الجزائري عدة تحديات والتي تتمثل في:

– لا يزال القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة، مما يستوجب على الجزائر وضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار تلك الظروف.

– تسعى الجزائر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن لو قارنا الإنتاج الجزائري مع الاستيراد، نجد أن الجزائر تستورد كمية هائلة من الحبوب.وعليه فمن اجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لا بد على الجزائر أن تقلل من فاتورة الاستيراد، وهذا يكون عن طريق متابعة الدعم الحكومي الموجه للفلاحين وتجديد الوسائل الزراعية وطرق الري من جهة، و تجديد السياسات المتبعة بالقطاع ألفلاحي من جهة أخرى.

ج– نقبل الفرضية التي تنص على وجود عدة محددات للقطاع الزراعي الجزائري وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وما توصلت إليه الدراسات السابقة.

6– المراجع

- **الكتب:**

غربي فوزية(2010) : الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، ص 142 .

- **مقال في مجلة:**

– فرحات عباس(2012) : اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج النمور في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، العدد7 ، الجزائر، ص 18 .

– بوعزيز ناصر(2016) : سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و انعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد 43 ، الجزائر، ص 418 .

- **أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير:**

– وصاف كتيفة(2014/2013): اثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999 -2009)، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير– بسكرة، الجزائر، ص 216 .

– سلطانة كتفي(2006) ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية ، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ،جامعة منتوري،قسنطينة ، ص 7.

- **التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والوطنية:**

– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(2001): تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، الجزائر، ص 87.

–تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2009–2018 .

– تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة 2005–2018